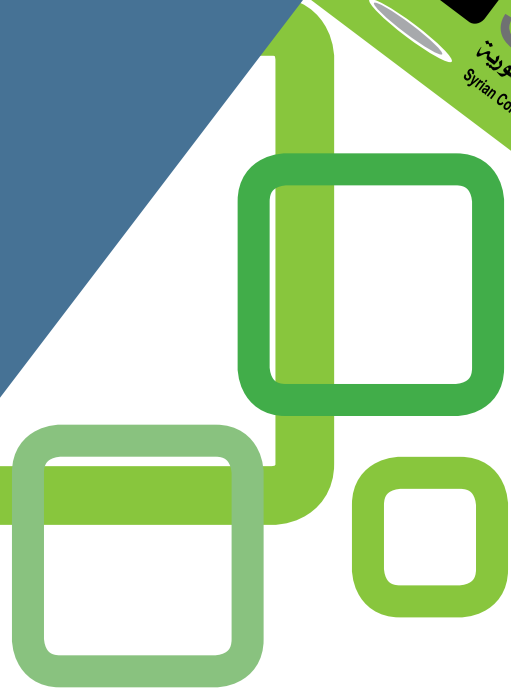


التعريف بمهنة ودور المحاسب القانوني




التعريف بالمحاسب القانوني ومهامه



مهنة المحاسب القانوني عملية فكرية مستقلة تُمارس من قبل شخص طبيعي أو شركة مهنية مدنية أو شركة مهنية محدودة المسؤولية مرخصة أصولا.

من خلال الامتثال للمبادئ الرئيسية الخمسة النزاهة الموضوعية الكفاءة المهنية العناية اللازمة السرية والسلوك المهني.

تتميز بمسؤولية العمل بما يصب في المصلحة العامة ولا تنحصر فقط في تلبية احتياجات العميل الفرد أو صاحب العمل.



تدقيق الحسابات عملية منظمة منهجية لجمع وتقييم الأدلة والقرائن المتعلقة بنتائج الأنشطة، بغرض تحديد مدى التوافق والتطابق بين هذه النتائج وتبليغ الأطراف المعنية بنتائج المراجعة ومتطلبات معايير المحاسبة الدولية.

كما يعتبر المحاسبين القانونيين وكلاء عن المساهمين يتقاضون أجور عن وكالتهم، على اعتبار أنه يتعذر على المساهم ممارسة حقه في تسيير أمور الشركة بصورة مباشرة ما دامت الشركة تضم عدد كبير من المساهمين.

لذلك لا بد من نائب قانوني متخصص عن المساهمين في مراقبة أعمال مجلس الإدارة، وإطلاع المساهمين على وضعها المالي والملاحظات حول تقرير مجلس الإدارة وتوزيع الأرباح.

مهام المحاسب القانوني

1- الرقابة المستمرة:

يجب على المحاسب القانوني
التقيد بما يلي:

• الاطلاع على الدفاتر القيود المستندات
الميزانيات والموازنات التقديرية
للجهات المكلف بتدقيقها.



• التثبت أن الدفاتر السجلات والحسابات،
التي يقوم بمراجعتها منظمة، وأن يلفت
نظر إدارة الجهة للمخالفات.



• الالتزام بالموضوعية الحياد عدم
الانصياع للمؤثرات الشخصية
والاستقلال التام في أداء المهام.



•مراجعة الأعمال التي يكلف بها أعضاء فريق التدقيق العامل تحت إشرافه.



•على مدقق الحسابات الحصول على أدلة، ليصل إلى استنتاجات يبنى رأيه عليها.



•تنظيم أوراق العمل المناسبة لإجراءات التدقيق، التي قام بها للوصول إلى رأيه المهني.



2- تقرير تدقيق الحسابات السنوي

يضع مدقق الحسابات تقرير يتلوه أمام الهيئة العامة، عن الحالة المالية للشركة، واقتراحات توزيع الأرباح.

ذلك للمصادقة على البيانات بصورة مطلقة أو مع التحفظ وإما حجب الرأي أو المعارضة، يتضمن:

• مدى حصوله على جميع المعلومات والوثائق، أو بيان بما وجده من صعوبات في الحصول على المعلومات.

• أن الشركة تمسك بحسابات منتظمة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية، تظهر المركز المالي للشركة ونتائج أعمالها، وأن الميزانية متفقة مع القيود.

• المخالفات لأحكام القوانين النافذة أو النظام الأساسي للشركة، التي حصلت خلال السنة المالية موضوع التدقيق.

• مدى قدرة الشركة على الاستمرار في مزاوله أعمالها، بشكل مستقل عما أبداه مجلس الإدارة بهذا الخصوص.



3- دعوة الهيئة العامة

01

لا يقوم مفتشي الحسابات
بموافاة المساهمين
بملاحظاتهم ومقترحاتهم إلا
من خلال الهيئات العامة.

02

يحق لمفتش الحسابات طلب
مجلس الإدارة لانعقاد الهيئة
العامة العادية أو غير العادية
للشركة بناءً على كتاب خطي.

03

إذا أهمل مجلس الإدارة دعوة
الهيئة العامة للاجتماع في
المواعيد، يجب على مفتش
الحسابات أن يطلب دعوتها.

04

إذا اطلع مفتش الحسابات على
مخالفة، عليه أن يبلغ ذلك خطياً
إلى رئيس مجلس الإدارة وإلى
الهيئة العامة إذا لم تنزل المخالفة.





4- تطبيق معايير التدقيق الدولية
الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين.



5- التقيد بقواعد السلوك المهني
لمهنة تفتيش الحسابات.



6- إبلاغ هيئة الأوراق والأسواق المالية
السورية عن أي مخالفة، لقانون الشركات أو
النظام الأساسي للشركة.